اذ اضربه فكسر عظم صلبه او صلبه او عنقه وما اشبه ذلك انه لا قصاص
فيه وانما فيه العقل وفي نسخة والاباذات الاستثنا ص وفيما اخاف في قطع
الانثيين ان يتلفا ش يعني ان الشخص اذا رض انثيي شخص اي كسرهما فانه لا
يفعل بالجاني مثل ذلك وانما فيه العقل كاملا لما تحمت ان هذه من المتالف فيجني
على الجاني عمدا فقد اتلف عضوا من نفسه دون الفعل نفسا وفاعلا خاف هو الامام
مالك او ابن القاسم وهو ما ارتضاه مس وكلام المولف يفيد ان في قطعهما
القصاص لانه ليس من المتالف وظاهر الرسالة انه كرضهما والكل المرتضى الاول
ص وفي ذهب كبصر يخرج ان قتص منه فان حصل او زاد والا فدية تامة
يذهب ش يعني انه من يخرج انسانا اخر حا فيه القصاص فتسبب عن ذلك
ذهاب كسمع او بصر او نحو ذلك وما اشبه ذلك مما اتى فانه يفعل بالجاني اذ
يقتص منه مثل ذلك بعد برء المجني عليه فان حصل للجاني مثل ما حصل للمجني
عليه او اكثر فذلك فلا كلام وان لم يحصل للجاني شيء او حصل اليسير فانه يلزمه
دية ما لم يذهب في مقابلة القسامة كلا او بعضا واما لو ذهبت منفعته من
المنافع بسبب لا قصاص فيه فلا قود وانما عليه الدية الا ان يكون ذهاب تلك المنفعة
بفعل فعل فيفاد منه من ضرب يد رجل فشل يده ضرب الصاني
كما ضربه فانه شلت يده فلا كلام والا فقيمتها في مالم ان يوس وقال الجميع
هذا اذا كانت الضربة يجرح فيه القود ولو ضربه على راسه بعصا فشلت يده
فلا قود وعليه دية اليد ان عرفت الا ظهر انه تغيب قوله كبصر الخ فاعل
ذهب بمعنى مثل فليست تمثيلية ولا تشبيهية ويصح ان يكون الفاعل
محذوفا اي واذا ذهب ذلك بصر ونحوه ويخرج اي فيه القصاص وقوله اقتص
منه اي من الجارح الذي تحمله يجرح اي اقتص من الجارح بنظير ذلك الجناية وقوله
فان حصل او زاد في حصل عايد على تقدير مضاف وضمير زاد عايد على من
غير تقدير لانه بالنسبة الى الجاني اي فان حصل مثل الذي ذهب من المجني عليه او اكثر

للمتولي اوليا والا فالحاكم وقوله ص كقطع يد وعرجل تشبيه تام والمعنى
ان المجني له ان يقتص عليه شخص قطع يد شخص فان وليه يقطع فان برء الجاني
او صلح فيسقط القصاص وفي نسخة قطع يد القاطع ولم اجد بيده كما هنا واصلح فيه
محموم اخذها وليس له ان يصالح على اقل من الدية حيث كان القاطع عمدا فان كان
الجاني على التفصيل والطرف مصمت فيجوز للولي ان يصالح بما قل من الدية والمراد الاتي
بقوله ص الا العشر اي الا لعشر الجاني فيجوز صلحه بما قل من الدية فيما ص
خلاف قتله فانما صبه والاحب اخذ المال في عمده ش يعني ان المجني له اذا تعدى
عليه شخص فشجه فان النظر في امره يختلف لمصدره وقد انقطعت ولاية
الوصي بالموت ولو قتل انسان عبد كان الصبي او السفيه عمدا او حر كذلك فالاولى
للولي ان ياخذ المال اذا اتجه او ما تحصه ولا ينقص في نظره لذلك اذ لا نفع
للمحجور فيما القود وانما اخذ لها صبه ولم يحمل الولي ليسلم ان الحكم هنا كالحكم
المتقدم في قوله الا لاستيفاء على التفصيل السابق وان حكم السفيه هنا كالحكم فيما
مر يعني انه ليس واجبا عليه فلا كلام لهم في عفو ولا في صدقه والاخراج من
قوله ولوليه النظر وقتله مصدر مضاف لمفعوله وقوله والاحب اي والقود
الاحب في الجناية على عبده اي عبد المجني عليه ص ويقتص من يقطع اذنه
ش يعني ان القصاص انما يجب في العمد العدوان فلا قصاص في الخطا ولا
القصاص ان يكون من عامل المجني عليه ما لم يقتص وان يكون من اهل العدالة وان
اجزء على من يقتص القصاص على المشهور لان الولاية على الجاني انما هي لتمكينه من
قطع ص وللحاكم رد الفضل فقط للولي فيما عدا العشر ش المشهور من المذهب
ان القصاص في الفضل يجب للحاكم انما اقتص واستوفى ولا يجب للولي الا بعد
تكميل على الامام ان ينهى عن العفو بالجاني فلا يعفو فان فعل فلم يقتل المستحق
بعفو الامام فانه يودب كما مر وظاهره انه لا يرد على المولي وعلى حنا
ان المجني عليه يعفو او صرح بذلك وقد فلا يرد ما ذكره وظاهره فانه ظرف مستقر

Copyright © King Saud University